

من العدالة التقليدية إلى العدالة الرقمية: قراءة في التجربة الجزائرية
**From traditional justice to digital justice: a reading of the
Algerian experience**



بلجدوي بسمة¹، بوزنون سعيدة²

¹ جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري، مخبر العقود وقانون الأعمال، الجزائر.

beldjedouibesma@gmail.com

² جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري، مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، الجزائر.

sbouze@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2025/09/17 تاريخ القبول: 2025/10/19

ملخص:

إنّ استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال مكن قطاع العدالة الجزائري من قطع أشواط معتبرة نحو الالتحاق بالعالم الرقمي وبالتالي الوصول إلى عدالة عصرية وفقا للمعايير الدولية عبر تجسيد العديد من المشاريع التي تمكن من تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، وهو الأمر الذي أدى إلى رفع كفاءة أساليب التسيير الإداري والقضائي وذلك عن طريق تحسين وتبسيط الاجراءات القضائية، وترقية الخدمات القضائية وإتاحتها عن بعد لصالح المواطن والمتقاضي ومساعدتي العدالة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة؛ الإدارة الالكترونية؛ العدالة؛ التكنولوجيا

Abstract:

The use of information and communication technology has enabled the Algerian justice sector to make significant strides towards joining the digital world and thus achieving modern justice in accordance with international standards by implementing numerous projects that facilitate access to the judiciary for all segments of society. This has led to raising the efficiency of administrative and judicial management methods by improving and simplifying judicial procedures, upgrading judicial services, and making them available remotely for the benefit of citizens, litigants, and justice assistants.

Key words: digitisation ; Electronic management ; justice ; technology.

* المؤلف المراسل بلجدوي بسمة، بوزنون سعيدة

مقدمة:

إنّ عصرنه قطاع العدالة الجزائري واستبدال الوسائل التقليدية المعتمدة سابقا، جاء نتيجة التطور التكنولوجي في جميع مجالات الحياة، حيث أن الهدف الأساسي من هذا التطور هو تحسين الخدمة العمومية وذلك تحت شعار تفعيل وإرساء الإدارة الإلكترونية.

وبالنظر إلى مكانة قطاع العدالة الحساسة وكونه من القطاعات الضرورية للمواطن جاء هذا التطور سعيا من الدولة الجزائرية وعلى غرار باقي الدول إلى تطوير هذا الجهاز وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة من سرعة وفعالية في تقديم الخدمات وتسيير هذا المرفق وفقا لتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة وهو الأمر الذي يوفر خدمات متطورة للمواطنين ومواكبة ما هو معمول به في الدول المتقدمة.

وبالنسبة للمشروع الجزائري فنجد أنه قد انتهج نظام العصرنه والرقمة في قطاع العدالة منذ زمن ليس بالقصير، وهذا كان تماشيا مع سياسة الدولة والتي اقتنعت بنجاعة الرقمنة في تسيير المرافق العمومية، والأمر الذي يؤكد ذلك هو صدور القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، وهو المطلب الذي يجسد أهم مخرجات لجنة إصلاح العدالة والتي كان تقريرها قد صدر قبل ذلك بتاريخ 11 جوان لسنة 2000، حيث اقترحت فيه ضرورة إصلاح قطاع العدالة ليتماشى مع التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي عرفها العالم عامة والدولة الجزائرية خاصة وهو الأمر الذي يتماشى مع متطلبات العصر.

ولعل تكريس مبدأ الشفافية في عمل السلطات العمومية من أهم الاعتبارات التي أدت إلى الحديث عن الرقمنة في هذه السنوات كونها أهم السبل لتحقيق هذه الشفافية، بالإضافة إلى السرعة في العمل القضائي وتجنيب المواطنين وكذا الهيئات القضائية مشقة التنقل وطول الاجراءات، وتجنيب القطاع كل مشاكل التضخم القضائي التي أصبحت سببا مباشرا في الطعن المستمر في فعالية المرفق وجودته، وبالتالي تحقيق العدل وتطبيق القانون.

ونظرا لهذه الأسباب جاءت هذه الدراسة للوقوف على مفهوم العصرنه وأسباب اللجوء إليها في التشريع الجزائري مع توضيح أهم تطبيقاتها التي كرسها القانون 03-15 وغيرها من القوانين الموافقة له. من اجل كل ذلك اخترنا أن نطرح الإشكالية التالية: ماهي الأسس القانونية لرقمنة قطاع العدالة في الجزائر؟ وماهي أبرز التطبيقات التي تم اعتمادها في هذا المجال؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي للوقوف على أهم المفاهيم حول موضوع الدراسة، والتحليلي لتوضيح أهم النقاط التي جاء بها المشرع لتنظيم عصنة قطاع العدالة في الجزائر.

وللتمكن من تحليل مختلف جوانب الموضوع قسمنا دراستنا إلى محورين رئيسيين حيث سنتناول في المحور الأول الإطار القانوني لرقمنة قطاع العدالة، أما المحور الثاني فسنستطرق فيه إلى تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في التشريع الجزائري.

المحور الأول:

الإطار القانوني لرقمنة قطاع العدالة

إن الاستخدام الواسع للتقنيات التكنولوجية الحديثة اثر على مختلف جوانب حياة الأفراد سواء الخاصة منها أو العامة، وجهاز العدالة لم يكن بعيدا عن هذا التأثير حيث ألفت التطورات التكنولوجية والرقمنة بظلالها على سير التنظيم القانوني سواء من الناحية الادارية والتنظيمية لقطاع العدالة أو من ناحية إجراءات سير الدعوى أو ما كان متعلقا بمساعدة القضاء والمحامين وكذلك ما تعلق بعلاقة الأفراد المتقاضين أو طالبي الخدمة بالقطاع. (يوسف، 2022)

لهذا وللوقوف على مضمون الرقمنة في جهاز العدالة وجب أولا تعريف العدالة الرقمية وإبراز أهميتها في الواقع (أولا) ثم البحث عن أسباب اللجوء إليها (ثانيا).

أولاً: تعريف الرقمنة في قطاع العدالة.

تعرف العدالة الرقمية بشكل خاص على أنها استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تحقيق الولوج المستنير لقطاع العدالة وتسهيل عملية التواصل بين مختلف الفاعلين فيه من قضاة، وكتاب عدل، ومحامون.

كما يمكن تعريف عصنة القضاء أو رقمته بذلك التطوير من أساليب الإدارة التقليدية والتي تعتمد على التبليغ بالرسائل المكتوبة في مختلف الاجراءات القضائية بدءا من مرحلة التحقيق ووصولاً إلى مرحلة الحكم ومختلف القرارات الأخرى التي تقرها الهيئات القضائية والانتقال إلى مرحلة جديدة تعرف بالادارة الالكترونية عن طريق تطبيقات الأنظمة الرقمية (العيدان محمد زروق يوسف، 2022)، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن رقمنة قطاع العدالة يعتبر في الحقيقة نظام الكتروني للمرفق العمومي وبالتالي هو تطبيق من تطبيقات الادارة الالكترونية والتي تسعى إلى الانسجام مع الأساليب الحديثة والتطورات في التسيير باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وأنظمة الذكاء الاصطناعي بغية

الانفتاح على العالم واستخدام المعارف الحديثة والاستغناء عن الممارسات الإدارية الكلاسيكية وتجنب عيوبها (ساري، 2019/2020، صفحة 59).

وفكرة الرقمنة في قطاع العدالة دخلت حيز الوجود سنة 1999 بالولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدمت شبكة الأنترنت وبرنامج القاضي الافتراضي في المنازعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية. وفيما بعد انتقلت هذه الفكرة لتصل إلى سائر الدول ولكن مع اختلاف درجة التفاعل معها، فنجد الصين مثلاً قد أنشأت محكمة الكترونية وهو الأمر الذي يعتبر خطوة كبيرة في هذا المجال خاصة وأن هذه المحكمة تعتمد بدرجة كبيرة على أنظمة وبرامج الحاسوب المتطورة والتي من شأنها أن تقوم بحفظ كل الأنظمة القوانين المطبقة، إضافة إلى حفظ وتسجيل السوابق القضائية.

تبدأ الدعوى أمام هذه المحاكم الالكترونية عن طريق إعداد كل من الادعاء والدفاع لمطالبهما ومعطياتهما وذلك بوضعها في قرصين مدمجين لهما نفس السعة، ثم بعد ذلك يتم إدخال بيانات القرصين في النظام الحاسوبي وذلك بهدف الاحتكام للقاضي الالكتروني وهذا الأخير له أن يطلب رأي القاضي الحقيقي (البشري) فيما يخص بعض التفاصيل الدقيقة أو تلك التي تتعلق بالجوانب الانسانية وهذا قبل أن يصدر الأحكام والعقوبات المفروضة (إلياس، بلا تاريخ).

وفي هذا الشأن لا بد من ذكر نموذج يقتدى به ألا وهو شبكة المحامين الخاصة الافتراضية في فرنسا (RPVA)، والتي هي عبارة عن شبكة للحاسوب محصنة وموثوقة تمكن من تبادل الإجراءات الجنائية والمدنية بين المحاكم والمحامين، وذلك عبر إتاحة المعلومات عن طريق مفتاح سري لا يحصل عليه إلا المحامي المنخرط في الخدمة، كما أنه وعن طريق التوقيع الالكتروني وشهادات المصادقة الالكترونية يمكن ضمان المصادقية والثقة في هذه التعاملات (محمد فوزي إبراهيم، محمد احمد محمد البغدادي، 2022).

ومقارنة بالتطور الكبير الذي عرفته البلدان الغربية في هذا المجال نجد الدول العربية لاتزال متعثرة ومترددة في استعمال التقنيات الحديثة في الإدارة الالكترونية وربما سبب هذا التعثر هو ما تشترطه هذه الآليات من متطلبات وتقنيات عالية من الوعي والثقافة المعلوماتية والرقمية. ودولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر هي السبّاقة من بين الدول العربية التي أرست آلية متماسكة للتقاضي عن بعد، وذلك سنة 2019 حيث أطلقت الإمارات العربية المتحدة عن طريق وزارة العدل تقنية التقاضي عن بعد، وذلك بموجب قرار من وزير العدل يطبق على المحاكم الاتحادية.

ونظراً لإيجابيات العدالة الرقمية، قررت أغلبية الدول السير نحو وضع الأسس والقوانين التي تنظم عصنة العدالة وهذا تمهيداً لتعميمها، والجزائر على غرار هذه الدول قطعت أشواطاً كبيرة في سعيها إلى رقمنة جهاز العدالة وذلك عبر سن ترسانة قانونية سعت عبرها إلى ضمان الإحكام في تنظيم

هذه الآلية - كأحد مخرجات لجنة اصلاح العدالة التي تم تنصيبها سنة 1999 (بلعيز، 2008، صفحة 15)، ويعد أهمها القانون رقم 03-15 والذي يتعلق بعصرنة قطاع العدالة، وإن كان المشرع الجزائري لم يضع تعريفا واضحا لرقمنة قطاع العدالة وهو منحى جميع القوانين التي تترك التعريفات للفقه، لكنه وضع السند القانوني الذي سمح باستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في قطاع العدالة والقضاء، فهو يهدف بدرجة أولى إلى تأسيس منظومة معلوماتية تمكن من تقديم الخدمة في وقت قصير ومعالجة المعطيات والمعلومات الشخصية الكترونيا (اسمهان، 2022).

ثانيا: أسباب اللجوء للرقمنة في جهاز للعدالة

إنّ التقاضي الالكتروني والمعروف بنظام التقاضي عن بعد يوفر في إطار عصرنة جهاز العدالة الكثير من المزايا والتي تعتبر بمثابة أسباب أدت إلى تبني هذا النظام والتخلي عن النظام الكلاسيكي القديم بغرض تجنب عيوبه، وفي النقاط التالية سنوضح أهم هذه الأسباب.

- زيادة إنتاجية المحاكم وذلك من خلال تسريع عملية البت في الدعاوى وتبسيط إجراءات التقاضي، وهو الأمر الذي يساعد في تخفيض نفقات التقاضي وكذا مصاريف تنقل المحامين بين مختلف المحاكم والدوائر وبالتالي التخلص تدريجيا من التعامل مع النظام الورقي القديم.

- تحسين انتاجية العاملين وزيادة آدائهم وتقليل الوقت وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للجمهور وهذا نظرا لكون إدارة الدعوى في نظام التقاضي الالكتروني تقوم عن طريق جملة من التطبيقات وقواعد البيانات التي من شأنها دعم عمل المحاكم حيث أنها تستخدم لتنظيم وتجميع ومعالجة وتخزين ومن ثمة توزيع بيانات الدعوى الرئيسة داخل المحكمة والجهات الخارجية، وهو الأمر الذي يكفل توفير المعلومات للمحكمة وتمكينها من متابعة عمليات إعداد الدعاوى بجهد أقل وبدقة كبيرة، وكذا رصد ومتابعة أسباب التأخر في البت في الدعاوى وذلك عبر أنظمة آلية دون البحث في الملفات والسجلات الورقية المتراكمة (مقورة، 2021).

- إن نظام التقاضي عن بعد يمكن من تحقيق متطلبات العدالة والوصول إلى غاياتها المتوخاة والمتمثلة في إيصال الحقوق إلى أصحابها، وذلك لكون العدالة الرقمية هي الوسيلة المناسبة لمكافحة الفساد ومحاربته وأيضا الحد من أشكاله وصوره فمن شأنها أن تحول دون دفع الرشاوي وهو الأمر الذي يولد عدالة حقيقية.

- إن الاعتماد على التوقيع الالكتروني في نظام التقاضي يضمن درجة أكبر من المصادقية فهو يشعر الأطراف المتعاقدة بالإطمئنان والأمان، وهو الشيء الذي ينعكس بشكل إيجابي على العقود المبرمة بين

هذه الأطراف، خاصة وأن هذا التوقيع الإلكتروني يوفر حجية قانونية قوية تضمنها شهادة المصادقة الإلكترونية التي تبين سلامته وصحته.

- إن عملية عصرنة قطاع العدالة من شأنها الحد من الأخطاء التي تقع نتيجة خلل في ملء الخانات ورقيا، فهي وسيلة تمكن من الحصول على بيانات دقيقة بفضل المعلومات المخزنة إلكترونيا حيث أنه يمكن للإدارات والدوائر الحكومية الحصول على أي وثيقة مطلوبة من مصدرها، كما أنها تمكن من تقليل عناء التنقل للمواطن إلى مختلف المراكز الإدارية بغية الحصول على وثائقه لتغطية احتياجاته (مقودة، 2021، صفحة 72).

المحور الثاني:

تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في التشريع الجزائري

بغية التحول إلى العالم الرقمي، تمكن قطاع العدالة في الجزائر من تحقيق تقدم ملحوظ الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك عبر تنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها تحقيق عدالة عصرية تتوافق مع المعايير الدولية، خاصة فيما يخص تسهيل عمليات اللجوء إلى القضاء لمختلف طبقات المجتمع، وذلك عبر تحسين وتبسيط الإجراءات القضائية وعصرنة منظومة التسيير في الهيئات القضائية والإدارية وكذلك تطوير وتحسين الخدمة القضائية عن بعد وتوفيرها للمواطن والمتقاضى ومساعدى العدالة. (موقع وزارة العدل، 2025)

كل هذه الجهود والمساى المبذولة في هذا الميدان، من شأنها العمل على تطوير وإنجاز شبكة تواصل داخلية خاصة بهياكل العدالة، تسمح بربط الإدارة المركزية بمختلف الهيئات والجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية وذلك عن طريق شبكة الألياف البصرية، والتي تعتبر بمثابة بنية تحتية ومقومات مادية أساسية لاستغلال وتوظيف شتى البرامج والأنظمة المعلوماتية المطورة بجهود وكفاءات القطاع.

أولا: نحو تجسيد عدالة رقمية

- بموجب القانون رقم 03-15 الخاص بعصرنة العدالة تم اعتماد نظام التصديق والتوقيع الإلكتروني في مجال القضاء وذلك عن طريق إنشاء واستحداث مركز شخصنة الشريحة للتوقيع الإلكتروني وتأسيس هيئة المصادقة الإلكترونية، وتوفير إمكانية إصدار المحررات القضائية والوثائق الإدارية مزودة بتوقيع إلكتروني موثق لكافة الفاعلين في القطاع، وذلك بغية توفير الخدمة القضائية عن بعد. (القانون 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، 2015)

- إتاحة خدمة استخراج شهادة الجنسية وصحيفة السوابق العدلية إلكترونيا موقعتين رقميا عبر الانترنت لفائدة المواطنين (اسمهان، 2022، صفحة 275).

- إتاحة خدمة الحصول على شهادة الجنسية موقعة الكترونيا للجالية الجزائرية في بالخارج وذلك عن طريق القنصليات والممثلات الدبلوماسية هناك.
- منح إمكانية الحصول على القسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق القضائية موقعة الكترونيا للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وأيضا الأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر وذلك عن طريق القنصليات والبعثات الدبلوماسية بالخارج.
- منح المحامين إمكانية سحب النسخ العادية من القرارات والأحكام القضائية الممضية الكترونيا باستخدام شبكة الانترنت.
- إتاحة الخدمات الخاصة بالحصول على النسخ العادية للقرارات الصادرة عن مجلس الدولة والمحكمة العليا موقعة الكترونيا وذلك من خلال المجالس القضائية دون تكبد عناء التنقل إلى مقر الهيئة القضائية المصدرة لها.
- إتاحة خدمات التصحيح الالكتروني للأخطاء المسجلة في وثائق الحالة المدنية، بغية تمكين المواطنين من إيداع طلبات التصحيح مرفقة بالوثائق اللازمة باستخدام الانترنت أو عبر أقرب بلدية أو محكمة ويمكن ذلك أيضا على مستوى القنصليات بالخارج والممثلات الدبلوماسية.
- استمرارية رقمنة الملفات القضائية في كل مراحلها ويدخل ضمن ذلك تبادل العرائض الكترونيا خارج الجلسات.
- منح إمكانية لتتبع مصير القضايا وأيضا الاطلاع على منطوق الأحكام عن طريق البوابة الالكترونية الخاصة بوزارة العدل.
- اعتماد عناوين الكترونية للمواطنين لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات القضائية عن بعد، مع منح خدمة التصديق على قانونية الوثائق القضائية الممضية الكترونيا والمستخرجة عبر الانترنت.
- إنشاء مركز نداء لجهاز العدالة بهدف التكفل بمطالب المتقاضين والمواطنين والرد عن تساؤلاتهم المتعلقة بالمجال القانوني والقضائي وذلك عبر الرقم الأخضر (78/10).
- إتاحة إمكانية الإطلاع وسحب البطاقة رقم 2 للسوابق العدلية موقعة الكترونيا لكل الهيئات العمومية والإدارات.
- عصنة أساليب التحصيل عبر اعتماد آلية استيفاء المصاريف القضائية والغرامات من قبل الجهات القضائية، المؤسسة على نظام رقمي متكامل ونظام معلوماتي وطني، مع منح تحفيزات خاصة بتنفيذ الأحكام القضائية وإعطاء المعنيين إمكانية التسديد بالتقسيط والاستفادة من خفض نسب المبالغ المستحقة في حالة الوفاء الطوعي.

- اعتماد منصات رقمية للتكوين الافتراضي.
- اعتماد أرضية رقمية للنيابة الالكترونية "e-nyaba" بهدف تمكين الأشخاص المعنويين والطبيين (المؤسسات والإدارات والجمعيات والشركات الخاصة وغيرها) من رفع العرائض وتقديم الشكاوى إلى النيابة إلكترونيا وعن بعد.
- إتاحة إمكانية التسجيل للمواطنين للاستفادة من خدمات تحميل النسخ الالكترونية عبر الانترنت والخاصة بالقسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق العدلية وذلك للمدانيين أو غير المدانيين على حد سواء.
- إمداد وزارة العدل بشبكة معلوماتية منذ عام 2003 ووضع مواقع الكترونية تساعد على ضمان سير الاتصالات الالكترونية بصفة ذاتية في مرفق القضاء (القضاة، المتعاملين مع القضاة ومساعدتهم، الموظفين و.....)، بالإضافة إلى إنشاء الشباك الإلكتروني والذي تم العمل به منذ 28 نوفمبر 2022، فعن طريقه يمكن للمتقاضين ومحامهم الاطلاع على مصير قضاياهم ومنطوق الأحكام وأيضا الحصول على النسخ العادية الخاصة بالقرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية التابعة لها انطلاقا من أي جهة قضائية على امتداد التراب الوطني وهو الأمر الذي يجنبهم ضياع الوقت وكثرة المصاريف وينقص عناء التنقل إلى مقر الجهة القضائية التي أصدرتها (موقع وزارة العدل، 2025)، مع توسيع نطاق الخدمات المقدمة عبر الشباك لتشمل الأحكام القضائية الموثقة في سجلات الأرشيف.
- إطلاق بوابة رقمية تمكن من إيداع الطلبات من أجل الحصول على تراخيص للاتصال بالمحوسين عبر الشبكة الالكترونية.
- إطلاق منصة خاصة بالقانون الجزائري والاجتهاد القضائي تضم قرارات مجلس الدولة والمحكمة العليا بالإضافة إلى النصوص التنظيمية والتشريعية، وهذا بغية عرض القوانين الجزائرية والتعريف بها على المستوى المحلي والدولي خدمة للبحث العلمي في مختلف المجالات خاصة القانونية منها ، ونخص بالذكر هنا القرارات القضائية المتصلة بالتجارة ومناخ الأعمال.
- إطلاق فضاءين بالموقع الرسمي الالكتروني الخاص بوزارة العدل، أحدهما يخص الانشغالات يهدف إلى تلقي تطلعات وانطباعات المواطنين المتعلقة بمختلف خدمات جهاز العدالة وذلك الكترونيا، أما الثاني فيخص الاقتراح وذلك لتلقي مساهمات واقتراحات المواطنين الكترونيا وعن بعد بغية تحسين جودة خدمات جهاز العدالة.

ثانيا: اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط

القضائي

ويتم ذلك عن طريق :

- إنشاء منظومة معلوماتية متكاملة وموحدة ومؤمنة خاصة بقطاع العدالة تهدف إلى ضمان توافق المعطيات والمعلومات وانسجامها وذلك من أجل تبسيط وتسهيل الاستفادة منها وتجنب تكرار البيانات.
- تفعيل تقنية المحادثة المرئية لإدارة المحاكمات عن بعد على المستويين المحلي الدولي، أو ما يعرف بالمحاكمة الالكترونية وعلى وجه الخصوص في المجال الجزائري خاصة في فترة الأمراض والأوبئة مثل جائحة كورونا التي تفشت في العالم سنة 2019، وقد تم تعزيز ذلك بإصدار تعديل لقانون الإجراءات الجزائية رقم 04-20 الذي يعدل ويتمم الأمر 155-66 والذي يعتبر أحد صور التغيير من أجل ضمان المحاكمة العادلة في العالم الرقمي، وكذلك القانون 03-15 الخاص بعصرنة جهاز العدالة والذي نص في المادة 14 منه على حالتين يمكن إثرهما اللجوء إلى المحادثة المرئية، تتمثل الأولى في ضمان مقتضيات حسن سير العدالة أما الحالة الثانية فتتمثل في المحافظة على الصحة العامة أثناء الكوارث الطبيعية (علي، 2023)، وهو الأمر الذي أدى إلى تسهيل الاجراءات القضائية بشكل كبير وساهم في تسريع عملية البت في القضايا عبر الاستماع للشهود وأطراف النزاع وكذا الخبراء عن بعد وتجنب تحويل ونقل المحبوسين، وهي تقنية تستعمل أيضا في إدارة جلسات العمل والدورات التكوينية والمحاضرات. (كمال، 2024)
- تفعيل نظام السوار الالكتروني والذي يعتبر أحد أنظمة الوضع تحت الرقابة الالكترونية، حيث تبنت الجزائر على غرار التشريعات المقارنة هذا النظام بموجب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 جانفي 2018 والخاص بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء وذلك من خلال المواد 150 و 150 مكرر إلى 160، واعتبرت نظام السوار الالكتروني حسب هذه المواد إجراء عقابيا بدلا من العقوبة السالبة للحرية القصيرة المدة. (الزاق، 2022)

كما أنّ الوضع تحت المراقبة يعتبر أحد الأساليب والبدائل عن عقوبة الحبس المؤقت الذي يستعين به قاضي التحقيق بعيدا عن المؤسسات العقابية، وينفذ ذلك بإشراف أشخاص مختصين وفي مواقع معينة من طرف القضاء، والشئ الذي يميز هذا الإجراء هو أنه يتيح للمحكوم عليه بالرقابة القضائية البقاء والمكوث في مقر إقامته مع تقييد حركته وفرض الحجر عليه. (سالم، 2015، صفحة 9)

ثالثا: تطوير أساليب تسيير الإدارة القضائية

إن تطوير أساليب التسيير المرتبطة بالإدارة القضائية يتم عبر النقاط التالية:

- الاعتماد على أنظمة التسيير الإلكتروني للوثائق القضائية والإدارية، وكذا سجلات الأحوال المدنية المسجلة لدى الجهات القضائية وهذا بغية تحقيق أفضل استخدام لأرشيف القطاع مما يساعد على إرساء وتفعيل مبادئ الإدارة الإلكترونية.

- تبادل المعلومات وإرسال الوثائق باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي الخاص بالقطاع.

- تفعيل نظام إرسال تقارير الخبرة الموقعة الكترونيا وتبادل الملفات الكترونيا بين المحاكم والهيئات العلمية التابعة للضبطية القضائية.

- الاعتماد على تقنية إرسال الوثائق والملفات القضائية الكترونيا، بغية تمكين الهيئات القضائية من تبليغ الاستدعاءات عبر الوسائل الإلكترونية، بدلا من تبليغها وفقا للطرق القانونية التقليدية، وإبلاغ المتقاضى بما آلت إليه قضيته وكل المعلومات التي تخصه عن طريق رسائل نصية قصيرة.

رابعا: تدعيم الحقوق والحريات الفردية

إن تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة الجزائري من شأنها أن تدعم وتحافظ على الحقوق والحريات الفردية للمواطنين وذلك من خلال:

- إنشاء مصلحة مركزية خاصة بالبصمات الوراثية، يشرف عليها قاضي بمساعدة فريق تقني، يتولون الإشراف على إنشاء القاعدة الوطنية للمعطيات المتعلقة بالبصمات الوراثية، وهذا حسب أحكام القانون 03-16، المؤرخ في 19 جوان 2016، والخاص باستعمال البصمات الوراثية الاجراءات القضائية وتحديد هوية الأشخاص.

- إرساء منظومة معلوماتية بيومترية تعمل على الاستفادة من خصائص البصمة البيومترية، وتطوير قاعدة المعطيات البيومترية الوطنية لتضم بصفة كلية بصمات جميع المتابعين قضائيا والنزلاء في السجون، وذلك بغية تسهيل عمليات التعرف على الهوية في وقت وجيز وبذلك المساهمة في تسريع وتيرة الإجراءات القضائية ومرونتها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات تسيير السجون والمؤسسات العقابية وتجنب حالات انتحال الشخصية.

خاتمة:

لقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير وعصرنة قطاع العدالة بما يتماشى مع متطلبات التطور التقني والمعلوماتي وبما يضمن أيضا تفادي عيوب التقاضي التقليدي في سبيل تحقيق سياسة الدولة الرامية إلى ترشيد تسيير هذا القطاع وتسهيل المعاملات اليومية مع ضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطن، من أجل هذا قطعت الجزائر أشواطاً كبيرة للرقمنة عبر عديد النصوص القانونية التي شكلت أرضية صلبة مهدت لإرساء الآليات التنظيمية والفنية في نظم تكنولوجيا المعلومات في المجال القضائي.

وبالرغم من أهمية التقنية في المجال القضائي إلا أنه يجب أن نشير إلى أن عملية عصرنة جهاز العدالة تتطلب مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة التي يؤدي غيابها إلى فشل عملية العصرنة وتأخرها، فهي تتطلب معدات ووسائل تكنولوجية إضافة إلى الموارد البشرية المؤهلة لتكوين وتشغيل هذه المعدات وهو ما يشكل عائقاً في سبيل تحقيق العصرنة خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر. وبالرغم من ذلك يمكن القول أن الجزائر حاولت عبر عديد النصوص القانونية إرساء رقمنة فعلية لقطاع العدالة، وقد تجلّى ذلك في كثير من التطبيقات التي تم الإشارة إليها من قبيل التقاضي الإلكتروني والمحاكمات عن بعد، وإيضاً إنشاء الشبكات الإلكترونية وصولاً إلى رقمنة الارشيف القضائي، إضافة إلى السور الإلكترونية ونظم المراقبة الإلكترونية البديلة للعقوبة التقليدية وغيرها.

كما أنه يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من محاسن اللجوء إلى العصرنة في جهاز العدالة إلا أن هذا التطور قد ولد مخاوف لا سيما لدى العاملين في الحقل القانوني مع ظهور المحامي الرقمي كصورة متطورة من كيانات الذكاء الاصطناعي، من إمكانية حلول التكنولوجيا بديلاً عنهم وحلول الآلة بديلاً عن البشر في تسيير القطاع وهو ما يشكل خطراً قادمًا لا محالة لمساهمة في انتشار وزيادة نسبة البطالة.

وعلى ضوء هذه النتائج وغيرها يمكن طرح التوصيات التالية:

- الحث على تسريع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية في الجزائر، من خلال توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية من موارد بشرية وتقنية وقانونية والأمن السيبراني.
- العمل على تحيين النصوص القانونية بما يتماشى مع الثورة التكنولوجية الحديثة وبخاصة مفرزات الجيل الخامس.
- العمل على تشكيل بنية تحتية بشرية وخبراء ومختصين تعمل على تطوير كافة الأنظمة المعتمدة لتسيير القطاع.

- الاستفادة من تجارب لدول الرائدة في مجال عصرنه المرافق العامة بما فيها قطاع العدالة مع تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول.

- نشر الوعي الرقمي من خلال التدريب المستمر لكل الفواعل البشرية ذات العلاقة بالإدارة الرقمية (نشر الثقافة التكنولوجية والوعي الرقمي).

قائمة المصادر والمراجع:

- اسمهان ب. (2022). عصرنه قطاع العدالة في الجزائر. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*. 271 ,
- الرزاق م. ع. (2022). دور التكنولوجيا في مكافحة الجريمة – السوار الالكتروني نموذجاً. *الملتقى الدولي للتكنولوجيا الحديثة والجريمة*. قسنطينة.
- العيدان محمد زروق يوسف. (2022). رقمته مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03-15 المتعلق بعصرنه قطاع العدالة. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*. 505 ,
- القانون 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015. (2015). 2015 فيفري. (10/القواعد العامة الخاصة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. إلياس ر. (n.d.). *العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاضي أكثر فعالية ، صادر ومشاركوه (محامون ومستشارون قانونيون) متوفر على الرابط* . Retrieved from <https://www.saderlaw.com/news.php?reader=219> .
- بلعيز ا. (2008). *اصلاح العدالة في الجزائر-الانجاز والتحدى*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- ساري م. (2020/2019). *الادارة الالكترونية ودورها في عصرنه الادارة العمومية في الجزائر*. اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عباس لغرور خنشلة.
- سالم ع. (2015). *المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن*. مصر: دار النهضة العربية.
- علي س. ب. (2023). *المحاكمة العادلة في ضوء عصرنه قطاع العدالة*. اشغال الملتقى الوطني حول استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في القضاء الوطني والدولي بين متطلبات العصرنه ومقتضيات حماية حقوق الاشخاص. (p. 2)، الجزائر.
- كمال ف. (2024). *اثر المحاكمة الجزائية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة*. الملتقى الوطني حول عصرنه قطاع العدالة في الجزائر – الواقع والافاق. ميلة.
- محمد فوزي إبراهيم ، محمد احمد محمد البغدادى. (2022). *لقضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية*. مجلة بنها للعلوم الإنسانية. 148 ,
- مقورة م. (2021). *عصرنه قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الانجازات وتشخيص للمعوقات*. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. 71 ,
- موقع وزارة العدل. Retrieved from mjustice.dz. (2025) .
- يوسف أ. ا. (2022). *صناعة العدالة الرقمية من وجهة نظر قانونية دراسة تحليلية*. مجلة دراسات البصرة. 284 ,